

وزارة المالية

لجان الطعن

قطاع وسط الدلتا والبحيرة ومطروح

اللجنة الرابعة

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة ١٥ ش منصور - باب اللوق - القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٦
برئاسة السيد الأستاذ المستشار / صبحي مورييس صهيون رئيس محكمة
الاستئناف

وعضوية كل من :-

الأستاذ / محمد حازم احمد سليمان

الأستاذ / أمجد محمد محمد الجوهري

المحاسب / علي محمد عطا

المحاسب / خالد أحمد الفخراي

وأمانة سر السيد / عفاف جميل أحمد

﴿ صدر القرار التالي ﴾

في الطعن رقم / ٨٤٥ ، ٨٤٦ لسنة ٢٠٠٧

المقدمين من /

الكيان القانوني / فردى

النشاط / فندق

العنوان /

سنوات النزاع / ١٩٩٨ / ٢٠٠٣

ملف رقم /

ضد / مأمورية ضرائب مطروح

﴿ المبدأ ﴾

(٥٣)

منشآت فندقية وسياحية - الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي

- إعفاء عشري - عدم جواز تكرار تمتع المنشأة بالإعفاء لتغير شخص

مستغلها .

تضمنت المادة " ٥ مكرراً" من القانون ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية والمضافة بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٩٣ إعفاء المنشآت الفندقية والسياحية التي تقام في المناطق

النائية من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي لمدة عشر سنوات - قرر المشرع هذا الإعفاء للمنشأة دون النظر لشخص مستغلها ، الأمر الذي مؤداه عدم جواز تكرار تمتع المنشأة بالإعفاء لتغير شخص مستغلها - تطبيق.

«اللجنة»

واللجنة بدراستها لأوراق الملف والمداولة :-

حيث أن الطعن قد حاز أوضاعهما القانونية فهما مقبولان شكلاً .

وفي الموضوع تتمثل طلبات الدفاع حسبما ورد بمذكرته في الآتي :-

إستهل الدفاع مذكرته موضحاً أنه تم الإتفاق باللجنة الداخلية بالمأمورية علي الآتي :-

١- تعديل فترة الإعفاء الضريبي طبقاً للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٣ المعدل للقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بإعفاء

الفندق لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ المزاولة من ١/٧/١٩٩٤ حتي ٣٠/٦/١٩٩٩ .

٢- تخفيض صافي أرباح السنوات ٢٠٠٣/٩٩ كالتالي :-

السنوات ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ٢٠٠٣

صافي الربح ٩٧٥٦٠ ج ١٧٧٢٥٧ ج ١٥٢٠٧١ ج ١٧٩٧٢٢ ج ١٩٣٨٢٤ ج

٣- عدم الإتفاق بالنسبة للإعفاء الضريبي طبقاً للقانون ١ لسنة ١٩٧٣ عن الخمس سنوات الأولى للإعفاء .

٤- لم يتم الإتفاق علي إضافة إيراد الثروة العقارية خلال سنوات الطعن طبقاً للموافقة الموردة وذلك لمحاسبة

الطاعن عنها بالملف رقم ١٦٣/١/٨٧/٥ عن سنوات الطعن حتي سنة ٢٠٠٢ مع ذلك قامت المأمورية بإضافتها

إلي الأرباح التجارية بمحضر اللجنة الداخلية ورغم عدم وجود أي موافقة .

وأرفق صورة طبق الأصل من محضري اللجنة الداخلية - مرفق ١ ، ٢ حافظة - وأصل الصورة الكربونية

للموافقة الواردة للمأمورية عن السنوات ٢٠٠٢/٩٩ - مرفق ١٢ حافظة - وعليه يطالب بالآتي :-

أ- تخفيض صافي أرباح السنوات ٢٠٠٣/٩٨ طبقاً لما تم الإتفاق عليه باللجنة الداخلية بالمأمورية ، وعدم

المحاسبة عن إيراد الثروة العقارية حيث تتم محاسبة الطاعن عنها بالملف رقم - وارفق

صورة من قرار لجنة طعن ونماذج ١٨ ض . موحدة و١٩ ض . موحدة عن نفس الملف .

ب- إعفاء المنشأة من الضريبة خلال الفترة من ١/٧/١٩٩٤ حتي ٣٠/٦/٢٠٠٤ لتكملة العشر سنوات طبقاً

للقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٩٣ وقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨٨

لسنة ١٩٩٤ حيث أن إدعاء المأمورية بأنه تم إعفاء المنشأة لمدة خمس سنوات بإسم الممول

..... ليس صحيحاً .

* واللجنة بدراستها لأوراق الملف وإستيعابها لطلبات الدفاع وإطلاعها علي صور المستندات المقدمة تنتهي

للآتي :

١- بالنسبة للطلب بتخفيض صافي أرباح السنوات ٢٠٠٣/٩٨ :-

حيث قدم الدفاع صورة طبق الأصل من محضر اللجنة الداخلية عن السنوات ٢٠٠٢/٩٨ المؤرخ ٢٠٠٥/١١/٨

وعن سنة ٢٠٠٣ المؤرخ ٢٠٠٥/١٢/٣١ ، مما يعد غير معروض علي اللجنة لنقول كلمتها فيه بإعتبار أن

الطرفين قد اتفقا علي أمر بشأنه من خلال اللجنة الداخلية المرفق صورة منها .

- اما بالنسبة لإيراد الثروة العقارية التي يطالب الدفاع بعدم المحاسبة عنها واللجنة برجوعها لمحضري اللجنة الداخلية المرفق صور طبق الأصل منهما عن السنوات ٢٠٠٣/٩٨ وكذا أصل الصورة الكربونية للموافقة الموردة عن تلك اللجان فقد تبين لها أن صافي الربح المتفق عليه والمورد عنه الموافقة لجميع سنوات الخلاف قد تضمن إيراد ثروة عقارية بواقع ٢٦٣٠٤ جنيه سنوياً تم الموافقة عليه . لذا تقرر اللجنة الألتفات عن هذا الطلب .

٢- بالنسبة لطلب إعفاء المنشأة عن الفترة من ١٩٩٤/٧/١ حتي ٢٠٠٤/٦/٣٠ :-

حيث قامت المأمورية بإعفاء المنشأة - فندق - لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ المزاولة في ١٩٩٤/٧/١ حتي ١٩٩٩/٦/٣٠ لسبق تمتع المنشأة بإعفاء لمدة خمس سنوات خلال الفترة من ١٩٧٥/٥/٢٧ حتي ١٩٨٠/٥/٢٦ حيث كان الفندق مستغلاً بمعرفة الممول / وذلك طبقاً لقرار لجنة طعن ضرائب الاسكندرية الدائرة الثامنة الصادر بجلسة ١٩٨١/١١/٢٩ في مادة الطعنين ٦ ، ٦ م لسنة ١٩٨١ المقدمين من الطاعن / ، عن نشاط / إستغلال فندق - مرفق رقم ٣ حافظة - حيث نصت المادة رقم ٥ مكرر من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية والمعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٣ قد نصت علي " يكون الإعفاء من الضرائب المنصوص عليها في المادة السابقة لمدة عشر سنوات بالنسبة للمنشآت الفندقية والسياحية التي تقام في المناطق النائية ويصدر بتحديد قرار من رئيس مجلس الوزراء " ومن نص المادة يتضح أن المنشأة هي التي تتمتع بالإعفاء من الضرائب وليس الشخص القائم علي تلك المنشأة سواء بالإستغلال أو الإدارة أو بالامتلاك ، مما تقرر معه اللجنة رفض طلب الدفاع بإعفاء المنشأة عن الفترة من ١٩٩٩/٧/١ حتي ٢٠٠٤/٦/٣٠ وتأيد ماإنتهت إليه المأمورية خلال اللجنة الداخلية بإعفاء المنشأة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بدء المزاولة في ١٩٩٤/٧/١ حتي ١٩٩٩/٦/٣٠ لسبق تمتع المنشأة بإعفاء خمس سنوات خلال الفترة من ١٩٧٥/٥/٢٧ حتي ١٩٨٠/٥/٢٦ حيث أن الإعفاء مكاني يخص المنشأة السياحية أو الفندقية طبقاً لإحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٣ .

«فلهذه الأسباب»

قررت اللجنة قبول الطعن شكلاً .

وفي الموضوع بالآتي :-

بالنسبة لطلب تخفيض صافي ربح السنوات ٢٠٠٣/٩٨ فهو غير معروض علي اللجنة كالحثيات .

الالتفات عن طلب الدفاع بعدم المحاسبة عن إيراد الثروة العقارية كالحثيات .

رفض طلب الدفاع إعفاء المنشأة - فندق بمطروح - من الغربية خلال الفترة من ١٩٩٩/٧/١ حتي ٢٠٠٤/٦/٣٠ كالحثيات مع تأييد ما انتهى إليه قرار اللجنة الداخلية .

علي المأمورية احتساب الضريبة والربط طبقاً لما أنتهي إليه قرار اللجنة ، مع مراعاة المأمورية أن يكون أساس الربط موافقة اللجنة الداخلية .

علي السكرتارية إخطار طرفي النزاع بصورة من القرار بكتاب موصي عليه بعلم الوصول .